التقرير شدد على ضرورة أن ينحصر الأمر في الفاقد من العائد الاقتصادي على الصفقة ومحتوى العقد

«الشال»: خسارة الكويت مليارات الدولارات نتيجة عدم الاستثمار في أصول لدى «داو كيميكال» ليست «صلب القضية»

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي للمرة الثانية موضوع «داو كيميكال»، حيث اكد على أن قراءة النتائج المالية لأداء أي استثمار، في ظل ظروف اقتصادية استثنائية ـ شديدة الاستثناء في خريف عام 2008 ـ لا يمكن أن تكون صحيحة، فالقول إن الكويت قد خسرت مليارات الدولارات نتيجة عدم الاستثمار في أصول لدى «داو كيميكال» ليس هو صلب القضية، والواقع أن بعض المقارنة قد تثبت أن المتاح من فرص استثمارية يومها كان يمكن أن يحقق عائدا ماليا أعلى كثيرا من العائد المالي المفترض تحقيقه من الاستثمار في شراء أصول «داو» البالغ 15٪ سنويا، طبقا لشركة صناعة الكيماويات البترولية، ذلك صحيح مادمنا نملك أموالا سائلة، في ذلك الوقت، ونرغب في أخذ مخاطر عالية.

وللتدليل على صحة هذا الافتراض، تم عرض كم كانت أسعار أسهم بعض الشركات الكبرى، وكلها كانت متاحة للاستثمار في 2008/12/31، من دون مشاكل أو ضرائب أو استهلاكات، وكم هو مستواها الآن، والأداء، معظمه، الذي تحقق كان ناتجا عن اجتناب الاقتصاد العالمي الانزلاق إلى كارثة كساد اقتصادي، أسوة بما حدث بعد عام 1929، وذلك سبب عام.

واوضح التقرير أن في بورصة نيويورك وضمن شركات مؤشر «داو جونز» ـ 30 شركة ـ 7 شركات، لو تم الاستثمار في أسهم أي منها، لفاق العائد المالي من الاستثمار ذلك العائد المقدر بما نسبته 15٪، المفترض تحقيقه لو استثمرت الكويت في مصانع «داو كيميكال».

فالارتفاع بلغ أعلاه في أسعار أسهم «أبل»، مثلا، وبحدود 5 أضعاف الأرباح الافتراضية من الاستثمار في مصانع «داو»، وأدناه لأسهم «كاتر بيلر» التي حققت أسعار أسهمها ارتفاعا أعلى بـ 33٪ سنويا مما يفترض تحقيقه، من الصفقة ذاتها، وذلك من دون احتساب توزيعات تلك الشركات لثلاث سنوات.

حتى الاستثمار غير الذكي، أي الاستثمار في مؤشر «داو جونز» أي في الـ 30 شركة، كان سيحقق 10,6٪ أي أقل بـ 4,4٪ سنويا، من الاستثمار في مصانع «داو»، وهو استثمار سائل ومن دون ضرائب أو استهلاك ومخاطر.

ذلك لا يعني أن لنا موقفا من الاستثمار في مصانع «داو»، فنحن لم نكن ضده حينها ولا حاليا، وما نريد معرفته هو المفيد، أو حجم الخسارة الناتجة من فقدان العائد الاقتصادي، أي العمالة والمعرفة والإدارة.. الخ.

وأضاف التقرير انه يعتقد أن أي حوار عاقل غرضه الإفادة من التجربة، لابد أن ينحصر في بعدين اثنين، الأول هو الفاقد من العائد الاقتصادي على الصفقة، والعائد الاقتصادي هو الآثار الايجابية إذا كان الاستثمار سيؤدي إلى شراكة استراتيجية مع «داو كيميكال» وهو ما تذكره شركة صناعة الكيماويات البترولية ولكنه يحتاج إلى ترجمة، كمية ونوعية.

فالعائد المحتمل أن ينتج عن خلق فرص عمل متقدمة نقل لأساليب الإدارة والمعرفة، والتخطيط لبناء مشروعات شراكة متفوقة، محليا، أو الاستثمار المشترك في آسيا، العملاق الاقتصادي القادم، انطلاقا من «كي داو»، هي وحدتا القياس والمقارنة الصحيحتان.

أما البعد الثاني، فهو محتوى عقد الصفقة من ناحية توازنه وشموليته لنواحي التعاون طويل الأمد، وشاملا المسؤوليات، أيضا، كما في حال عدم الالتزام الجزئي ببنوده أو إلغاء الصفقة وظروف الإلغاء، كما في حال القوة القاهرة أو وضع الاقتصاد العالمي يومها، علما بأن مذكرة التفاهم مع «داو» وقعت في 2008/11/28 وضمنها سقف الـ 2,5 مليار دولار أميركي جزاءات.

وحتى الآن لا يحدث نقاش في الصفقة، فقد أصبح هناك طرفان متحصنان، كل في موقعه، ولا يرغب، ولا حتى يحاول، أي منهما الاستماع إلى الآخر أو إلى أي رأي محايد، أي انه مناخ غير صحي، لذلك نعتقد بضرورة بعض التريث، حتى تهدأ الخواطر من جانب، وحتى تظهر نتائج تحقيق لأي فريق محايد، مع إعادة التأكيد على أن العائد، أو الخسارة المالية من الاستثمار، ليس القضية الأساس.

جدول الأداء المقارن دون احتساب التوزيعات

اسم الشركة		2008	2009	2010	2011	مايو 2012	النمو الإجمالي	معدل العائد السنوي
أبل	AAPL	85,35	210,73	322,56	405,00	577,73	٪576,9	٪75,0
أميريكان إكسبرس	AMX	18,55	40,52	42,92	47,17	53,51	٪188,5	٪36,4
ماستر كارد	MA	142,93	255,98	224,11	372,82	400,26	٪180,0	٪35,2
داو كيميكال	DOW	13,73	26,08	32,90	28,56	31,06	٪126,2	٪27,0
آي بي إم	IBM	84,16	130,90	146,76	183,88	188,54	٪124,0	٪26,6
هوت ديبوت	HD	23,02	28,93	35,06	42,04	48,76	٪111,8	٪24,6
كاتر بيلر	CAT	44,67	56,99	93,66	90,60	83,26	٪86,4	٪20,0
مؤشر داو جونز الصناعي	DJI	8,776,39	10,428,05	11,577,51	12,217,56	12,393,45	٪41,2	٪10,6
الاستثمار في أصول داو كيميكال	معدل عائد سنوي 15٪ طبقا لبيان شركة صناعة الكيماويات البترولية، وكان في الدراسة الأولى 12٪ لمعدل العائد الداخلي							

«بيان»: الحكومة مطالبة بالإسراع في تنفيذ برنامج خصخصة فعال

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن سوق الكويت للأوراق المالية واصل تسجيل الخسائر لمؤشراته الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك في ظل استمرار الضغوط البيعية في السيطرة على مجريات التداول خلال معظم جلسات الأسبوع، وقد لقيت الأسهم الصغيرة نصيبا وافرا من عمليات البيع التي ميزت تلك التداولات، وهو ما أثر بشكل بارز على المؤشر السعري، والذي وصل بنهاية إحدى الجلسات إلى أدنى مستوى إغلاق له منذ شهر فبراير الماضي.

من ناحية أخرى، لقي السوق بعض الدعم من النشاط الذي شهدته أسهم شركة «أجيليتي» والشركات المرتبطة بها، على وقع صفقة شراء 62٪ من أسهم شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية (يوباك) لصالح شركة «أجيليتي»، إلا أن هذا الدعم لم يكن كافيا لدفع مؤشرات السوق للإغلاق في المنطقة الخضراء على المستوى الأسبوعي.

وبين التقرير أن خسائر السوق تزامنت مع التقلبات التي شهدتها معظم أسواق الأسهم العالمية والإقليمية، والتي تأثرت بتزايد المخاوف من تفاقم الأزمة المالية التي تشهدها منطقة اليورو، خاصة مع توقعات بإمكانية طلب إسبانيا مساعدات قريبا على غرار اليونان، فضلا عن مخاوف من عدم قدرتها على إنقاذ قطاعها المصرفي الذي يعاني من التعثر، إضافة إلى احتمال خروج اليونان من الاتحاد الأوروبي، وهو ما خفض من توقعات المراقبين بشأن نمو الاقتصاد العالمي، فضلا عن استمرار هبوط أسعار النفط دون مستوى الـ 100 دولار، وهو ما يؤثر بنسب متفاوتة على الاقتصادات الخليجية.

هذا وقد أصدر صندوق النقد الدولي تقريرا اقتصاديا كشف فيه أن الكويت تعتبر الدولة الأكثر اعتمادا على النفط في العالم، حيث بين أن حصة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات المالية للدولة بلغت 95٪ بالمتوسط في آخر خمسة أعوام. وقد أشار الصندوق إلى أن العمر الافتراضي للنفط والغاز في الكويت يبلغ 114,2 سنة، حيث اعتمد في حسابه على معدل الإنتاج الحالي إلى احتياطيات النفط والغاز المعلنة والمثبتة.

ولقد أوشك أن يقع الفأس في الرأس، إذ يؤكد هذا التقرير ما سبق ان حذرنا منه عدة مرات وحذرت منه معظم الدوائر الاقتصادية المحلية والدولية المختصة، إلا أن الحكومة حتى الآن لا تسمع ولا ترى كما يبدو. ويأتي هذا التقرير بالتزامن مع تراجع سعر برميل النفط في الآونة الأخيرة، وتوقعات المراقبين بتراجع الطلب عليه نتيجة مخاوف بشأن وضع الاقتصاد العالمي.

إذ إن استمرار تراجع أسعار النفط من شأنه أن يؤثر بشكل بالغ على الاقتصاد الكويتي والذي يعاني في الأساس من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة الاعتماد المفرط على مصدر وحيد للدخل، يتميز بكونه ناضبا من ناحية، ومتقلب الأسعار من ناحية أخرى، والاعتماد على هذا المصدر في تمويل الموازنة العامة والتي جزء كبير منها هو عبارة عن مصروفات قصيرة الأجل ممثلة في مرتبات وبدلات متضخمة ومتنامية، وهو الأمر الذي حذرت منه جهات عدة على أنه بوادر عجز في الموازنة العامة، إذا انخفضت أسعار النفط إلى الحد الحرج، قبل أن يتم استدراك هذا الوضع عن طريق إصلاح الهيكل الاقتصادي الآن باستغلال الفوائض المالية المتاحة حاليا.

على صعيد آخر، قام فريق اقتصادي متخصص تحت إشراف البنك الدولي بإعداد دراسة حول برنامج الخصخصة في الكويت، حيث أظهرت تلك الدراسة 9 إيجابيات في تنفيذ برنامج الخصخصة لمواجهة أي عجز اقتصادي قد يظهر في المستقبل، ولكي يصبح أداه إستراتيجية بديلة عن النفط الذي يعد المورد الرئيسي للبلاد، حيث انه من أهم تلك الإيجابيات توفير مصدر جديد للإيرادات، وزيادة إنتاجية القوى العاملة، بالإضافة إلى رفع مستوى الخدمة وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل الدعم والصرف الحكومي، وتشجيع عودة رؤوس الأموال المحلية، فضلا عن استقطاب المستثمر الأجنبي.

ويبقى بعد تزايد التقارير الدولية التي تناشد الحكومة الكويتية تفعيل برنامج الخصخصة كأحد المعالم الرئيسية لإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي، أن تسرع الحكومة من وتيرة سعيها لتنفيذ برنامج خصخصة فعال، من شأنه أن يفتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة الفاعلة في الدخل القومي على أسس تنافسية سليمة تخلو من الاحتكار.

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد سجلت مؤشراته الثلاثة خسائر متباينة بنهايته، حيث واصل المؤشر السعري أداءه السلبي، والذي تأثر باستمرار عمليات البيع التي تتركز على العديد من الأسهم الصغيرة بشكل خاص، إلا أن عودة العمليات الشرائية على بعض الأسهم، خاصة تلك التي شهدت تراجعات قوية في السابق، أدت إلى تخفيف خسائره بعض الشيء. كما ساهمت عمليات الشراء الانتقائية التي نفذت على عدد من الأسهم القيادية والثقيلة خلال بعض الجلسات، في دعم كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 نسبيا، مما خفف من خسائرهما بعض الشيء، إلا أن هذا الدعم لم يدم طويلا، حيث تراجعا مرة أخرى بفعل عودة العمليات البيعية، والتي دفعتهما للإغلاق في المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي.

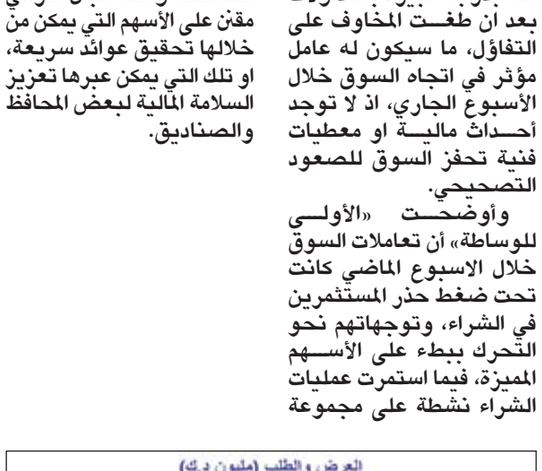

انخفاض الإيرادات التشغيلية لـ «التجاري» البالغة 38,4 مليون دينار وراء ربحيته في الربع الأول

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج البنك التجاري لفترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي 2012، التي أشارت إلى أن صافي ربحية البنك ـ بعد خصم ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والحصص غير المسيطرة ـ قد بلغ نحو 328 ألف دينار، مقارنة بنحو 1,3 مليون دينار، خلال الفترة نفسها من عام 2011.

وأضاف التقرير ان الربحية تعود إلى انخفاض مجموع الإيرادات التشغيلية، التي بلغت نحو 38,4 مليون دينار، مقارنة بنحو 42,9 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2011، أي ان هذه الإيرادات تراجعت بما قيمته 4,5 ملايين دينار.

وفي التفاصيل، تراجع بند إيرادات فوائد بنحو 2,9 مليون دينار، ليصل إلى 28,9 مليون دينار، بعد أن بلغ نحو 31,8 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011، وتراجع بند صافي ربح التعامل بالعملات الأجنبية بنحو 408 آلاف دينار إلى نحو 730 ألف دينار، مقارنة بنحو 1,1 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2011، وسجل بند «حصة من نتائج أعمال شركة زميلة» تراجعا بالكامل في 31 مارس 2012، مقارنة بنحو 165 ألف دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

وتراجع هامش صافي الفائدة بنحو طفيف حين بلغ نحو 2,63٪، بعد أن بلغ 2,6٪، خلال الفترة المماثلة من عام 2011، وذلك بسبب تراجع إيرادات الفوائد بنسبة 9,2٪، لتبلغ 28,9 مليون دينار، مقارنة بـ 31,8 مليون دينار للفترة نفسها من العام الفائت كما أسلفنا سابقا وحدث انخفاض أكبر لمصروفات الفوائد، بلغ نحو 23,9٪، وصولا إلى 8,6 ملايين دينار، مقارنة بـ 11,4 مليون دينار للفترة نفسها من العام الفائت، الأمر الذي أدى إلى تراجع صافي إيرادات الفوائد بنحو 211 ألف دينار، حيث بلغت نحو 20,2 مليون دينار، مقارنة بنحو 20,4 مليون دينار.

من جهة أخرى، انخفضت جملة مصروفات التشغيل للبنك بما قيمته 2,2 مليون دينار، عندما بلغت نحو 15,9 مليون دينار، مقارنة بنحو 18,2 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2011، وذلك نتيجة انخفاض مصروفات الفوائد بنحو 2,7 مليون دينار أي نحو 23,9٪، كما أسلفنا سابقا، بينما ارتفعت المصروفات العمومية والإدارية بنحو 388 ألف دينار، وارتفعت أيضا مصروفات الموظفين بنحو 279 ألف دينار.

وتشير الأرقام إلى أن موجودات البنك قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 84,9 مليون دينار ونسبته 2,3٪، لتصل جملة هذه الموجودات إلى نحو 3799,3 مليون دينار، بعد أن بلغت 3714,3 مليون دينار في 31 ديسمبر 2011، كما ارتفعت بما قيمته 24,6 مليون دينار، ونسبته 0,7٪، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2011، حيث بلغت 3774,6 مليون دينار.

محفظة قروض وسلفيات العملاء

وسجلت محفظة قروض وسلفيات العملاء ارتفاعا قاربت نسبته 1٪، ليصل إجمالي رصيد المحفظة إلى نحو 2181,9 مليون دينار (57,4٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 2161,0 مليون دينار (58,2٪ من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2011، بينما تراجعت بنحو 2,3٪ مقارنة بنحو 2234,3 مليون دينار (59,2٪ من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من العام 2011. وارتفع إجمالي بند ودائع البنك لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث بلغت نحو 463,1 مليون دينار (12,2٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 405,9 ملايين دينار (10,9٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية ديسمبر 2011، أي بارتفاع بلغ 57,1 مليون دينار، عند المقارنة بما كانت عليه في الفترة نفسها من العام السابق، حين بلغت نحو 314,3 مليون دينار (8,3٪ من إجمالي الموجودات)، مرتفعة بنحو 148,8 مليون دينار.

وتراجعت الموجودات الحكومية بما نسبته 2,7٪، لتبلغ نحو 471 مليون دينار (12,4٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بما قيمته 484 مليون دينار (13٪ من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2011، وبتراجع أعلى بلغت نسبته 13٪، عن مستواها المحقق في مارس 2011 والبالغ نحو 541,2 مليون دينار (نحو 14,3٪ من إجمالي موجودات البنك).

وتشير النتائج للبيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى تراجع مؤشر العائد على حقوق المساهمين (ROE) من 1,1٪، في نهاية مارس 2011 إلى 0,25٪، وحقق مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) تراجعا إلى مستوى 1,03٪، مقارنة بما نسبته 4,19٪ في الفترة نفسها من العام الماضي، وتراجع العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى مستوى 0,03٪، مقارنة بمستواه المحقق في الفترة نفسها من العام السابق الذي بلغ 0,14٪. وبلغت ربحية السهم (EPS) (محسوبة على أساس قسمة صافي الأرباح على إجمالي عدد الأسهم المصدرة) نحو 0,3 فلس في مارس 2012 مقارنة بنحو فلس، للفترة نفسها من العام الفائت.

وحقق البنك عائدا سنويا على القيمة السوقية للسهم، بلغت نسبته 0,1٪، وهي نسبة أدنى من مثيلتها البالغة 0,4٪ في مارس 2011، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1,9 مرة مقارنة مع 2,6 مرة في الفترة ذاتها من العام السابق.

الكويت ستبدأ بأكل مدخراتها وليس في الأفق أي سياسات تحوط!

ذكر تقرير «الشال» حول الأداء المقارن لبعض الأسواق المالية المنتقاة ان شهر مايو لم يكن شهرا طيبا على أداء معظم أسواق المال، فخلاله كان أداء الأسواق، جميعها، (14 سوقا)، سالبا. وتسبب الأداء المخيب في شهر مايو بزيادة عدد الأسواق التي حققت أداء سالبا، منذ بداية العام، إلى 5 أسواق، بدلا من سوق واحد كما في نهاية أبريل الفائت، بينما انخفض مستوى الأداء الموجب للأسواق الأخرى، كلها.

وكان شهر مايو شهرا استثنائيا، أعاد إلى الأذهان احتمال تفكك منطقة اليورو، أسوة بما حدث في صيف عام 2011، وجاءت نتائج الانتخابات في منطقة اليورو لتسقط «ساركوزي» في فرنسا بما أخل بنظام القيادة الذي يجمعه مع «ميركل»، وجاءت نتائج انتخابات اليونان غير حاسمة ولغير صالح المتعاونين مع الحلول الأوروبية لأزمة اليونان. وكان أكبر الخاسرين، خلال الشهر، هو السوق الياباني، بفقدان مؤشره نحو 10,3ـ٪ من قيمته، نظرا للحساسية الشديدة للسوق الياباني للتطورات السلبية في الاقتصاد العالمي، وتلاه، في حجم الخسائر، كل من سوق دبي 9,8ـ٪ والسوق السعودي 7,7ـ٪، ربما لأنهما كانا أكبر الرابحين، منذ بداية العام. وتلقت الأسواق كلها، وضمنها الأوروبية، أكبر الضربات، فقد الألماني 7,3ـ٪ ومثله البريطاني، ثم كل من الهندي 6,4ـ٪ وداو جونز 6,2ـ٪ والفرنسي 6,1ـ٪، بما يعني شمولية المخاوف من الأزمة.

واحتفظ سوقا دبي والسعودية، رغم خسائرهما الفادحة في شهر مايو، بصدارة الأسواق، من حيث الأداء ما بين بداية العام ونهاية مايو، وجاء ثالثا السوق الصيني متقدما من الترتيب السادس، في نهاية شهر أبريل. بينما احتل قاع الجدول، من حيث الأداء بانخفاض في القيمة بنحو 4,5ـ٪، كل من السوق الفرنسي والسوق البريطاني، وتقدم السوق القطري من الترتيب الأخير في نهاية شهر أبريل إلى الترتيب 12 في نهاية شهر مايو وبخسائر بحدود 4,1ـ٪ أي زيادة خسائره بنحو 3,3ـ٪ إضافية.

وأضاف التقرير انه لا نستطيع التنبؤ بأداء الأشهر القليلة القادمة، فخلال شهر يونيو سوف تمثل نتائج انتخابات الإعادة اليونانية علامة فارقة للمستقبل الاقتصادي لأوروبا، ومعها العالم. فإن أدت نتائج الانتخابات إلى انسلاخ اليونان عن مجموعة الـ 17 للوحدة النقدية الأوروبية، سوف تسوء الأمور لاعتبارات نفسية، إذ سوف يأتي الدور على أسبانيا وإيطاليا وبقية الاقتصادات المريضة لأوروبا وتزداد المراهنة على سقوط منطقة اليورو، بكاملها. ويبقى الخوف من تجربة ما حدث بعد عام 1929 يولد أملا بأن سلطات اتخاذ القرار، في عالمنا الحاضر، سوف تفعل المستحيل لاجتنابه، وأحد المؤشرات هو بدء الحديث عن التقشف، ولكن مع مراعاة الحاجة إلى تخفيف صرامته وإلى دعم النمو، وبدأنا نسمع، من رئيس وزراء الإيطالي المحترف، عن احتمال إصدار سندات أوروبية بضوابط، وتبقى دولنا تحت رحمة أسواق النفط، وكسر سعر برميل النفط الحاجز المائة دولار، إلى الأدنى، لأول مرة منذ شهر مارس 2011، وإن استمر عند هذا المستوى، أو انحدر الإنتاج والأسعار إلى دون مستواهما الحالي، فسوف تبدأ الكويت، مبكرا، بأكل مدخراتها، وليس في الأفق أي سياسات تحوط.

نظام التداول الجديد

كما ذكر تقرير «الشال» انه لا يعتقد أن النظام الجديد للتداول مازال مكان تساؤل، ولكنه مازال يحمل بعض العيوب التي طال أمد علاجها، إذ إن الموقع الإلكتروني للبورصة بتفصيلاته مازال معطلا، ومازالت مشكلة التلاعب من خلال سهم واحد غير محسومة، ومازال النظام لا يقبل من الوسطاء تعليمات العميل ببيع الكمية، كلها، أو عدم البيع. ولكننا مازلنا نعتقد أنها قضية وقت حتى يتم حل تلك المشكلات، والثابت أن نظام التداول الجديد نظام متطور عن سابقه، وحتى ظاهرة انحسار السيولة يمكن أن تعزى إلى ثلاثة مبررات، الأول هو الحد من التداولات الوهمية، والثاني هو انحسار عام في سيولة الأسواق كلها، بسبب المخاوف من أزمة ديون أوروبا، والثالث هو تأخر اكتمال بث الموقع الإلكتروني للبورصة. لذلك، كان انحسار السيولة، في الأسبوع الأول، من تطبيق نظام التداول الجديد قد بلغ 54,8ـ٪، مقارنة بمعدل الأسبوع الذي سبقه، ولكن المعدل ارتفع للأسبوع الثاني بنحو 35,9٪، مقارنة بمعدل الأسبوع الأول، ثم ارتفع للأسبوع الثالث بنحو 3,0٪، مقارنة بمعدل الأسبوع الثاني، ولكن أزمة ديون أوروبا هبطت به بنحو 23,4ـ٪ في الأسبوع الرابع، مقارنة بمعدل الأسبوع الثالث.

واضاف انه يبقى أداء المؤشرات الرسمية الثلاثة مكان انتقاد، فبعد انتهاء الأسبوع الرابع على تقديم مؤشر البورصة الجديد «كويت 15»، لا يبدو أن الفوارق بين أداء تلك المؤشرات فوارق مقبولة. فمنذ الأسبوع الأول كانت هناك فوارق، وإن ظلت أضيق ما بين المؤشر الوزني ومؤشر «كويت 15»، وظلت تعطي القراءة المتفاوتة نفسها، في الأسبوعين الثاني والثالث. ولكن الفوارق ازدادت اتساعا، مع نهاية الأسبوع الرابع، مقارنة بالأساس أو بداية الأسبوع الأول، فالحصيلة كانت خسارة المؤشر السعري نحو 5,4ـ٪، وخسارة المؤشر الوزني نحو 4,2ـ٪ وخسارة مؤشر «كويت 15» نحو 3,3ـ٪. ذلك يعني أن الفارق في الأداء ـالخسائرـ ما بين مؤشر السوق السعري ومؤشر «كويت 15» في أربعة أسابيع نحو 64٪، ولا يمكن أن يكون التفاوت في قراءة مؤشرات للسوق نفسه، ومن المصدر نفسه، وفي الوقت نفسه، بهذا الاتساع. ونرجو ألا يفهم من ذلك أنها دعوة إلى الاستعجال بإجراء ما، فالفجوة قد تضيق مع الزمن، ولكن ما لم تضق بمرور وقت معلوم ومتفق عليه، فلابد من إجراء حاسم، تأخر كثيرا.

«الأولى للوساطة»: معنويات المستثمرين متوترة في ظل تذبذب وتراجع التداولات

قال تقرير شركة الأولى للوساطة المالية إن معنويات المستثمرين في سوق الكويت للأوراق المالية مازالت متوترة في ظل ما تشهده وتيرة التداولات اليومية من تذبذب وتراجعات مستمرة على وقع تحول أنظار المستثمرين الى مجموعة من الأحداث السياسية التي ألقت بظلالها على سوق المال المحلي.

وبين التقرير ان استمرار المخاوف من تطبيق نظام التداول الجديد «إكستريم» كان حاضرا في تداولات الأسبوع الماضي، إذ يتوقع ان يظل هذا الوضع لفترة اخرى حتى تعتاد الأوساط الاستثمارية على تقنياته، ولذا كان من الواضح وجود تحركات انتقائية على الأسهم القيادية، مقابل حركة بيع على بعض الأسهم الثقيلة، ضمن تحركات لبعض المستثمرين القلقين لبيع بعض الأسهم الممتازة.

ولاحظت الشركة وجود عمليات الشراء النسبية من المستثمرين الأفراد على بعض أسهم المضاربات مع استمرار الضغوط البيعية على بعض الأسهم القيادية، بعد تنامي المخاوف السياسية من تصعيد النواب للهجة التهديد للحكومة والتلويح باستجواب بعض وزرائها مع استمرار المخاوف المالية بالنسبة للعديد من الشركات المتعثرة، واستمرار تعليق تداول العديد من الشركات بسبب عدم تقديمها البيانات المالية ضمن المهلة إلى الجهات الرقابية المعنية.

وأضافت ان هذه المقومات برزت في السوق خلال تعاملات الأسبوع الماضي، وهي غير مشجعة لرفع وتيرة التداولات، حيث أسفر عنها عدم وجود ثقة بدرجة كبيرة بالتداولات بعد ان طغت المخاوف على التفاؤل، ما سيكون له عامل مؤثر في اتجاه السوق خلال الأسبوع الجاري، اذ لا توجد أحداث مالية او معطيات فنية تحفز السوق للصعود التصحيحي.

وأوضحت «الأولى للوساطة» أن تعاملات السوق خلال الاسبوع الماضي كانت تحت ضغط حذر المستثمرين في الشراء، وتوجهاتهم نحو التحرك ببطء على الأسهم المميزة، فيما استمرت عمليات الشراء نشطة على مجموعة واسعة من الأسهم الرخيصة، والتي تخللتها عمليات مضاربية.

ولفت التقرير إلى ان المستثمرين ابقوا في تداولات الأسبوع الماضي على حذرهم في التداول، ما ترتب عنه تسجيل أحجام تداول بمستويات منخفضة وسط اقبال شرائي مقنن على الأسهم التي يمكن من خلالها تحقيق عوائد سريعة، او تلك التي يمكن عبرها تعزيز السلامة المالية لبعض المحافظ والصناديق.

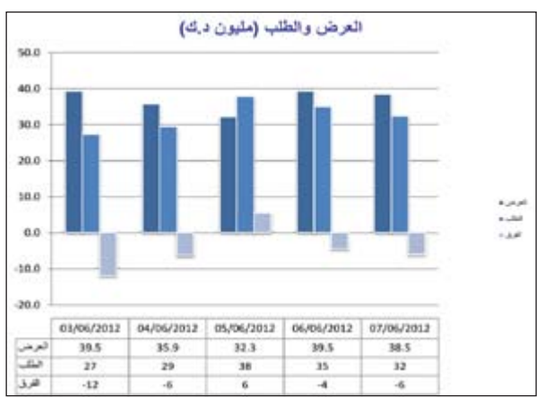

	03/06/2012	04/06/2012	05/06/2012	06/06/2012	07/06/2012
العرض	39.5	35.9	32.3	39.5	38.5
الطلب	27	29	38	35	32
الفرق	-12	-6	6	-4	-6